مجلة (المُدبّـر) المجلد 06، العدد 01، 2019
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص ص: 52-80

النهوض بالقطاع السياحي كبديل استراتيجي لتراجع إيرادات المحروقات في الجزائر
دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من: 2007–2018

Tourism sector boosted as a strategic alternative to declining hydrocarbon revenues in Algeria
Case study of Algeria during the period: 2007-2018

زهرة جامع، طالبة جامعة آكلي محند أولحاج (البويرة)، الجزائر.
البريد الالكتروني: djamaa24zahra@gmail.com

نادية عبد الكريم، جامعة آكلي محند أولحاج (البويرة)، الجزائر.
البريد الالكتروني: nada8565@hotmail.com

راضية، بولقرون، جامعة آكلي محند أولحاج (البويرة)، الجزائر.
البريد الالكتروني: radiaconstantine90@gmail.com

Abstract :
This research paper aimed to shed light on the issue of tourism as a strategic alternative to the decline in fuel revenues in Algeria, and the tourism policies designed that enable the transformation from the rentier state economy or what is known as the Dutch disease based on fuel revenues in financing various economic activities to an economy based on tourism through Highlighting the most important components of tourism in Algeria, and touching upon the Horizons 2030 master plan for tourism, which is one of the most important investment projects in tourism as an alternative to fuels.
Keywords: Tourism, hydrocarbons, master plan, tourism investment, Algeria

Jel Classification Codes : Z300, Z310, Z330

مجلة (المُدبّـر) المجلد 06، العدد 01، 2019
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص ص: 52-80

ملخص:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على موضوع السياحة كبديل استراتيجي لتراجع إيرادات المحروقات في الجزائر، والسياسات السياحية المصممة والتي تمكن من التحول من اقتصاد الدولة الريعية أو ما يعرف بالمرض الهولندي القائم على عائدات المحروقات في تمويل مختلف النشاطات الاقتصادية إلى اقتصاد قائم على السياحة من خلال إبراز أهم مقومات السياحة في الجزائر والتطرق إلى المخطط التوجيهي آفاق2030 للسياحة والذي يعد من أهم مشاريع الاستثمار في السياحة كبديل للمحروقات.

الكلمات المفتاحية: السياحة، المحروقات، المخطط التوجيهي، الاستثمار السياحي، الجزائر.

تصنيف JEL : Z330،Z310، Z300

1. مقدمة:

تعد السياحة واحدة من أكبر الصناعات نموًا في العالم، فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية، باعتبارها قطاعًا إنتاجيًا يكتسي أهميةً كبيرةً في زيادة الدخل الوطني، وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدرًا للعملات الصعبة، وإتاحة فرص التشغيل للأيادي العاملة، وهدفًا لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية، إذ بلغت عائداتها مئات المليارات من الدولارات، وعدد السائحين مئات الملايين، بالإضافة إلى ذلك فهي تهم أطرافًا كثيرةً بما فيها مؤسسات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، واتساع نطاق القطاعات والخدمات المعنية بها، وكذا ضخامة البنية الأساسية المطلوبة لدعمها (النقل، المؤسسات المالية، مؤسسات الدعاية والتشجيع و الترويج...الخ).

ونظراً لاعتماد الدول العربية وخاصة الجزائر على العائدات النفطية التي تعتبر ثروة قابلة للنضوب كان لزاماً عليها البحث عن ثروة مستدامة، أو ما يعرف بالمصدر البديل للثروة، وهذا من خلال الاستثمار في القطاع السياحي، لذلك تطمح الجزائر إلى دخول سوق السياحة وجعلها واحدة من الأولويات القومية، وتحويل الجزائر إلى أحد مراكز الجذب السياحي من الدرجة الأولى، وذلك من خلال تطبيق استراتيجية حكيمة وطموحة وفعالة، ترتكز من جهة على التجارب الناجحة في البلدان المطلة على حوض البحر المتوسط وفي البلدان الأخرى، وترتكز من جهة أخرى على الترتيبات الوجيهة الواردة في ميثاق السياحة المستدامة، والذي يقضي بأنه ينبغي أن تكون السياحة المستدامة على المدى الطويل، غير مؤثرة في المجال البيئي وذات ديمومة من الناحية الاقتصادية.

وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من دول العالم، إلا أنّ الواقع السياحي في الجزائر لا يبعث على التفاؤل، إذ لم يرق هذا القطاع إلى المستوى المطلوب الذي يكفل الوصول إلى الأهداف المرجوة منه، وبقيت إنجازاته جدٌّ محدودة، إذا ما قورنت ببلدان العالم بصفة عامة والبلدان المجاورة والشقيقة بصفة خاصة، فحجم الاستثمارات التي خصصت لهذا القطاع، تعتبر ضعيفة مقارنةً بكبر مساحة الجزائر. كما أن المجهودات التي بذلت في السبعينات لم تشهد استمرارية، وأن ظاهرة اللاأمن

التي عرفتها الجزائر خلال العشرية الماضية، زادت من عزلة الجزائر على المستوى الدولي، وبالتالي القضاء على الآمال التي كانت قائمة لإعادة بناء قطاع السياحة، وبنا على هذا تحاول هذه الدراسة تحليل الإشكالية التالية:

- **كيف يمكن النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر كبديل استراتيجي لتراجع إيرادات المحروقات؟**

هذا وسيتم التطرق في هذه الورقة البحثية إلى دراسة القطاع السياحي في الجزائر بشكل عام و الاطلاع على واقعه، و من ثم الإشارة إلى تراجع أسعار المحروقات وكيفية الاستثمار في القطاع السياحي باعتباره قطاع بديل في الجزائر وذلك لأنها تزخر بأكبر و أقوى عناصر الجذب السياحي في العالم العربي نظراً لشاسعة مساحتها و تنوع الثقافات فيها وكذلك نظرا للتنوع المناخي والجغرافي الذي يميزها، طبعا مع الإشارة إلى ما تقوم به الحكومة الجزائرية من أجل النهوض بهذا القطاع.

2. ماهية السياحة:

قبل الولوج إلى حيثيات هذه الورقة البحثية سيتم التطرق إلى مجموعة من المفاهيم العامة حول النشاط السياحي كمحور تمهيدي، ثم الإشارة إلى مقومات السياحة في الجزائر.

1.2 مفهوم السياحة:

تباينت التعاريف التي أشارت إلى مفهوم السياحة حيث يراها البعض على أنها ممارسة السفر من أجل الاستجمام في حين يراها البعض الآخر على أنها رحلة تبدأ من المنزل و تنتهي إليه يتم من خلالها زيارة عدة أماكن بشكل مخطط له مسبقاً، وفي المعجم الوسيط تعني السياحة التنقل من بلد لآخر طلباً للتنزه أو الاستطلاع أو الاستكشاف، لكن ما يعاب على هذا التعريف إمكانية دخول الأفراد المسافرين لأغراض غير سياحية تحت هذا التعريف كالهجرة مثلاً، و عليه نجد من التعريفات المعاصرة تعريف مؤتمر أوتادا بكندا الذي عرف السياحة على أنها تلك الأنشطة التي يقوم بها

الشخص من مكان خارج بيئته المعتادة لمدة زمنية مستبعداً الهجرة المؤقتة لممارسة أنشطة الكسب. لكن يبقى هذا التعريف ناقصاً أيضاً خاصة مع تصاعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية و السفر بطرق غير مشروعة مما يدخل هذه الأخيرة أيضاً ضمن مفهوم السياحة و عليه جاءت تعاريف أخرى عرفت السياحة على أنها عملية انتقال الإنسان إلى مكان آخر لفترة زمنية محددة بطريقة مشروعة تحقق المتعة النفسية (الصيرفي، 2007، صفحة 11)، أو هي ظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق منها الحاجات المتزايدة للحصول على الراحة و الاستجمام و تغيير الجو الروتيني و الإحساس بجمال المناظر والشعور بالمتعة في الإقامة (سلمان، 2008، الصفحات 15-16) وفي نفس السياق عرف كل من هانزيكر وكرافت (Hunziker& Kraft) السياحة على أنها تشتمل على كل الروابط و التأثير و الظواهر الطبيعية و العلاقات المادية و غير المادية التي تنتج من إقامة السائحين شريطة أن لا تؤدي إلى إقامة دائمة أو ممارسة أي نوع من العمل سواء كان دائماً أو مؤقتا، كما عرفتها منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية بأنها صناعة تعتمد على حركة السكان أكثر من البضائع (الظاهر و سراب، 2007، الصفحات 30-31).

2.2: أهمية قطاع السياحة

إن لصناعة السياحة كغيرها من الصناعات في مجال الأعمال اهمية على جميع الأصعدة في بيئة الأعمال و فيما يلي إشارة إلى هذه الاهمية:

1.2.2 : الأهمية الاقتصادية

- **خلق مناصب الشغل:** بما لاشك فيه أن القطاع السياحي يؤدي إلى تحقيق العديد من الفوائد للاقتصاد الوطني، خاصة في مجال خلق مناصب الشغل باعتبار السياحة قطاع متعدد ومتشعب النشاطات والفروع، ولها علاقات عديدة مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى، فهي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خلق العديد من مناصب العمل بالمنطقة التي تنشا فيها المرافق أو المركبات السياحية.

– **تحسين ميزان المدفوعات:** تساهم السياحة كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، يتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية والإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من السائحين، وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.

– **الأثر على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:** يساهم القطاع السياحي بدرجة ملموسة في تدفق جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية، ويمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات من النقد الأجنبي الناتج عن السياحة كما يلي:

– مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة منها المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد.

– فروق تحويل العملة: كالإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات الأساسية والتكميلية.

2.2.2 الأهمية الاجتماعية والثقافية:

ويمكن إبراز أهمية السياحة إلى الجانب الاجتماعي والثقافي من خلال

– السياحة مطلب اجتماعي ونفسي هام من اجل استعادة الإنسان لنشاطه وعودته للعمل بكفاءة من جديد.

– تساهم السياحة في الحد من ظاهرة البطالة، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

– تعد السياحة أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافة والعادات والتقاليد بين شعوب وأداة لإيجاد مناخ مشعب بروح التفاهم والتسامح بينهم، كما تعتبر كذلك أداة للتبادل المعرفي.

– تعمل السياحة على انتشار ثقافات الشعوب وحضارات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة، كما تعمل زيادة معرفة الشعوب ببعضها البعض، وتوطيد المسافات الثقافية بينهم (سالمي و قاسمية، 2015، الصفحات 238–239).

3.2.2الأهمية السياسية: تعتبر أداة للتواصل بين الشعوب و الدول مما يعزز أمكانية التواؤم و السلام بين الشعوب و تقبل الآخر.

4.2.2 الأهميـة البيئيـة: أدى التوجه نحو صناعة السياحة إلى التخفيف من الآثار السلبية لباقي الصناعات، ذلك أن هذه الصناعة هي الوحيدة غير المضرة بالطبيعة و البيئة بشكل عام، بل على العكس تساهم في تجميل البيئة و الحفاظ عليها من أجل زيادة فرص الجذب السياحي لدرجة ظهور ما يعرف بالسياحة الخضراء القائمة على الفنادق البيئية و الخضراء شواطئ الراية الزرقاء (ملوخية، 2007، صفحة 139).

3.2عناصر الجذب السياحي.

قبل التطرق إلى هذه العناصر بشكل تفصيلي تجدر بنا الإشارة إلى أن هذه الأخيرة تمثل الدعائم أو الركائز الأساسية لقيام السياحة في أي منطقة في العالم ويمكن توضيحها فيما يلي:

1.3.2 الطقس الجميل: الذي يعني الشمس والدفء في الشتاء و الصيف مما يجعل من المنطقة المقصودة المكان الأمثل لقضاء أي إجازة كجزر الكاريبي و سواحل البحر الأحمر لذا فإنها يعتبر من أهم عناصر الجذب السياحي.

2.3.2 المناظر الطبيعية: تعد ثاني أهم عنصر في السياحة فمناظر الجبال والوديان والبحيرات وشلالات المياه والشعب المرجانية هي مصادر عظيمة للاستمتاع لدى الكثير من السياح.

3.3.2 البنية التحتية: نظراً لما تقدمه من ظروف جيدة لقضاء الإجازة و التمتع بها، و تشتمل على شبكات الطرق، محطات توليد الطاقة و وسائل الاتصال والمواصلات.

4.3.2 البنية الفوقية للإقامة: و التي تعني توفير خدمات الإقامة بدرجات متفاوتة من حيث الجودة و السعر بما يغطي جميع أنواع الطلب لجميع القطاعات السوقية، من خلال إقامة موتيلات و فنادق عادية و شقق و بيوت للشباب و فنادق فخمة و منتجعات.

5.3.2 وسائل الترفيه: والتي تشتمل على عناصر طبيعية كالشواطئ والجبال وعناصر اصطناعية كالشواطئ الرملية المجهزة و المحميات و الحدائق.

6.3.2 المظاهر التاريخية والثقافية: والتي تعتبر من أهم عناصر الاستقطاب السياحي لدى الكثيرين من المهتمين بتاريخ وحضارات الشعوب ومن أهم الأمثلة على ذلك أهرامات الجيزة بمصر و جميع معالم الحضارة الفرعونية.

7.3.2 وسائل النقل: بجميع أنواعها تعتبر بمثابة الشرايين التي تنقل الدم داخل الجسد لذلك فإن أي قصور فيها قد يؤدي إلى شلل في الحركة السياحية، لذا فإنها من أهم عناصر الجذب السياحي.

8.3.2 عوامل البيئة الاجتماعية: التي تعبر عن الخصائص و المميزات البشرية للمناطق، حيث تعتبر عنصر جذب في بعض الحالات كما هو الحال عليه في الجنوب الجزائري مع خصائص المجتمع و الثقافة الترقية التي تعتبر محط اهتمام وجذب العديد من السواح الأوربيين.

9.3.2 عوامل متنوعة: وتشتمل على ما توفره المنطقة من تسهيلات مادية وبشرية و حتى هيكلية للسياح و المقصود بها مدى تقدم النظام المصرفي و النظام الإداري فيها، من أجل تسهيل المعاملات لتسهيل الدخول إليها و تسهيل المعاملات المالية للأفراد كسهولة الصرف و أمانته (الصيرفي، 2007، الصفحات 14-15).

3. تراجع إيرادات المحروقات

1.3 اقتصاد المحروقات ونقمة الموارد:

1.1.3 الدولة الريعية النفطية: يستخدم بعض الباحثين مفهوم الدولة الريعية النفطية لتفسير الوضع المحير للدول التي تعتمد اعتمدا مفرطا على صادرات النفط التي تعزز سيطرة بيروقراطية الدولة (حافظ، 2015، صفحة 181).

ان نظريات الدولة الريعية تزعم أن الحكومات التي تفوز بمعظم ايرادات الدولة من ريوع المعادن، تجعل المسؤولين فيها مفرطين في التفاؤل، وحين تتلقى الحكومات موارد

هائلة فان تفاؤلها يتجاوز حدود العقلانية بصدد الموارد في المستقبل ولذلك فان تكرس القسط الأعظم من مواردها للحفاظ على الوضع القائم بشكل كبير بدلا من تعزيز التنمية (حافظ، 2015، صفحة 184).

جدول رقم (01): يوضح إجمالي الصادرات خلال الفترة الممتدة من 2015-2019

السنوات	2015	2016	2017	2018
الصادرات من المحروقات	33081	27917	33203	38953
	94.15	94	94.51	93.23
الصادرت خ المحروقات	2057	1781	1930	2830
	5.85	6	5.49	6.77
اجمالي الصادرات	35138	29698	35132	41783

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2019

جدول رقم (02): يوضح تطور الايرادات من صادرات المحروقات في الجزائر للفترة 2015-2019

السنة	2015	2016	2017	2018	2019		
					الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث
إجمالي الإيرادات من المحروقات	33080.6	27917.5	33202.8	38952.6	2548.2	3522.3	2762.5

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2019

2.1.3 نقمة الموارد النفطية (المرض الهولندي): ان مصطلح المرض الهولندي يعبر عن الآثار السلبية التي تظهر على القطاعات الانتاجية وخاصة الصناعية وذلك نتيجة لاكتشاف موارد طبيعية في اقتصاد ما، وهو ما حدث في الاقتصاد الهولندي في الفترة ما بين 1900–1950 أين تم اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال، وهذا ما أتاح فرصة للمجتمع الهولندي بأن يعيش فترة من الرخاء والترف ولاكن سرعان ما زالت هذه المرحلة نتيجة لاستنزاف آبار الغاز والنفط، وهذا ما دفع بالمنظرين الاقتصاديين إلى تفسير هذه الظاهرة وشرح أهم العوامل والأسباب التي تدفع بالاقتصاديات الريعية الى الانهيار والاختلال في موازين مدفوعاتها على المدى البعيد (بوش، 2017، صفحة 269)،والجزائر من البلدان التي تعتمد بشكل كبير على قطاع النفط إذ يعتبر من القطاعات التي توليها اهمية كبيرة ولكن مع الأزمة النفطية لجات إلى تحويل استراتيجياتها لنهوض بقطاعات اخرى مهمشة ولكن لم تصل إلى المطلوب إلى غاية اليوم فلا يزال قطاع النفط يستحوذ على أكثر من 94 % وهذا ما سنبرزه في الجدول رقم (03).

الجدول رقم (03): الميزان التجاري لسنتي 2017-2018

السنة	2017	2018
الصادرات	34.57	41.11
–المحروقات	33.20	38.90
–صادرات أخرى	1.37	2.2
الواردات	48.98–	48.57–
الميزان التجاري	**14.41–**	**7.46–**

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2019 **القيمة بملايير الدولارات**

2.3 العوامل المؤثرة على تقلبات اسعار المحروقات:

وهناك جملة من العوامل التي تؤثر على اسعار المحروقات العالمية نذكر منها:

1.2.3 العرض العالمي: هناك عوامل عدة ذات المدى بعيد أو طارئ تؤثر وتتأثر بقوى العرض واطلب، ومن ثم تتحكم في سعر المحروقات، فهناك عوامل جيوسياسية، واقتصادية ومالية وأمنية وجيولوجية ومناخية تؤثر في العرض والطلب على المحروقات، فاذا اختل التوازن بين العرض والطلب لصالح احدهما انخفض أو ارتفع سعر النفط، فانخفاض المعروض في ظل تزايد الطلب بسبب وجود تلك العوامل العدة أو بعضها وتفاعلها يرقع الطلب على النفط (سكنه، 2015، صفحة 41).

2.2.3 الطلب: ويعتمد على نمو الاقتصاد العالمي ونمو السكان فتوسع الصناعة العالمية المعتمدة على الطاقة النفطية يعتبر العامل الأساسي في ارتفاع أو انخفاض الأسعار في السوق الدولية (حسين و محيميد، 2018، صفحة 284).

3.2.3 التقدم التكنولوجي: ان الشركات النفطية الأمريكية استمرت أموال طائلة لتطوير التكنولوجيا وآليات استخراج حديثة لإنتاج النفط الصخري، وارتفاع أسعار النفط جعل هذه التكنولوجيا مجدية اقتصاديا، والتعاقد مع الشركات العالمية المعروفة لتطوير الحقول النفطية واستخدام التكنولوجيا الحدثة ساهم في رفع الأسعار (الجبوري، 2016، الصفحات 21-27).

4.2.3 العوامل السلوكية أو النفسية (المضاربين في أسواق المحروقات): وهي توقعات المضاربين في أسواق المحروقات وأثرها على عمليات بيع وشراء المحروقات في الأسواق الدولية، كالتوقعات بحدوث نقص في الامدادات نتيجة لنشوب الحروب أو التوترات في مناطق انتج النفط، تجري المضاربات في أهم ثلاث بورصات لبيع وشراء النفط وهي نيويورك ولندن وسنغافورة، وهذا بتحكم التجار مثل البيوتات المالية الأمريكية وشركات الطيران الكبرى بما تمتلكه من احتياطات مالية ضخمة وظفت للاستثمار في بيع وشراء النفط، ناهيك عن انخراط صناديق الاستثمار

المالي العالمية، يضاف إلى ذلك سلوك البائعين والمشترين والمضاربين في أسواق بيع وشراء عقود النفط والغاز بالآجل (صاح و حمدان، 2017، الصفحات 70-71).

5.2.3 التضخم المستورد وتدهور القوة الشرائية للدولار: يتمثل التضخم المستورد بعدة قنوات علاوة على الاستيراد السلعي منها عدم التناسب بين العائد المتأتي من تصدير السلع في البلدان النامية واسعار السلع المستوردة خاصة اذا كان الطلب على تلك السلع قليل أو عديم المرونة، وعدم استقرار أسعار المنتجات الأولية المصدرة من قبل البلدان النامية نتيجة سيطرة الاحتكارات الدولية عليها، الأزمات التي تصيب موازين المدفوعات والتي تفضي إلى تقلبات عنيفة في أسعار الصرف وبالتالي خلق حالة من الركود الاقتصادي، التقلبات في أسعار الصرف للعملات الرئيسية نتيجة التعويم مما ينشأ عنه توسع معدلات التضخم نتيجة تراكم السيولة الدولية (عون، 2007، صفحة 359).

3.3 عواقب اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات: رغم كل الجهود التي بذلتها الجزائر لخروج من دائرة الاقتصاديات الريعية الا أن المحروقات ظلت تشكل المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه الجزائر لتلبية حاجياتها، الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري مرهونا بتقلبات أسعار المحروقات وأزماتها، ورغم تعدد التقلبات التي تشهدها أسعار المحروقات الا أن أهم أزمة شهدتها هذه المادة وكان لها أثر كبير على الاقتصاد الجزائري هي أزمة 1986، والتي كان لها اثرا كبيرا أدى الى تحولات اقتصادية جوهرية نتيجة العجز الذي شهدته الميزانية العامة الذي لم تقتصر اثره على الجانب الاقتصادي والمتمثلة في اللجوء إلى المديونية اثر الأزمة العالمية التي ضربت الاسواق النفطية عام 1986 وانهيار سعر البرميل الواحد ووصوله أقل من 13 دولار للبرميل مما أدر إلى انخفاض العوائد 6589.45 مليون دينار خلال نفس السنة، أما ميزان المدفوعات فقد سجل هو الآخر عجزا قدره 15 مليار دج، بعد التعافي الطفيف الذي شهدته الأسواق العالمية، عاودت بوادر الأزمة للظهور مطلع 1998 حيث انخفضت الأسعار إلى ما دون 13 دولار للبرميل مما أدى إلى حدوث كبير في

الايرادات العامة يقدر ب2.871 مليون دولار حيث سجلت الميزانية العامة عجزا قدر ب 1.849 مليون دولار. فقد أدى الانخفاض المستمر في انتاج النفط الخان بشكل عام وذلك نتيجة الاستنزاف الهائل لهذه الثروة غير المتجددة حيث تتراوح كميات الانتاج خلال سنوات 2008 الى غاية منتصف 2009 ما يقارب 1400 ألف برميل ليشهد هذا الانتاج انخفاضا مستمرا مع مطلع الألفية يقارب 1150 ألف برميل سنة 2016 ورغم أن ارتفاع الأسعار في السوق الدولية خلال تلك المرحلة قد غطى على نقص الانتاج إلى أن تفاقم بمجرد أن بدأ انهيار الاسعار بداية 2014، وتستدعي هذه الوضعية ايجاد بدائل للطاقة حيث أصبح الانتقال إلى الطاقات المتجددة حتمية ضرورية تفرضها المتغيرات الدولية، خصوصا مع توفر المؤهلات في هذا المجال، اضافة إلى ما سبق فان كل المؤشرات ذات الصلة بقطاع المحروقات تفيد بأن أعراض المرض الهولندي بداية على الاقتصاد الجزائري حيث مارس حقن الريع البترولي في الاقتصاد أثرا سلبيا على باقي القطاعات وبالتالي فان النتيجة التي نخلص اليها أن أعراض المرض الهولندي موجودة في الاقتصاد الجزائري وزادت حدتها انخفاض أسعار البترول وتقلص الريع البترولي الأمر الذي ساعد عل اختلاف الاستقرار الاقتصادي الكلي (بوقطاية و وآخرون، 2018، الصفحات 354-355).

4. واقع قطاع السياحة في الجزائر

سنقوم في هذا العرض بإبراز واقع السياحة في الجزائر، وذلك من خلال التطرق إلى اهم المقومات التي تتمع بها الجزائر باعتبارها مورد من موارد جذب واستقطاب السياح وكذا التدفقات السياحية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2007-2017، بالإضافة إلى مدى مساهمة هذا القطاع في التنمية الاقتصادية.

1.4 : مقومات السياحة في الجزائر

تجمع الطبيعة والتاريخ في الجزائر لتعطي للمنطقة أصول سياحية رائعة، فالجزائر تتمتع ا بموارد سياحية طبيعية متنوعة ومختلفة باختلاف المناطق الجغرافية للبلاد، إلى جانب تراث ثقافي وتاريخي وديني مهم. يتم فيما يلي عرض أهم الإمكانيات السياحية للجزائر (أحمدي، الصفحات 11-12).

1.1.4 المقومات الطبيعية: للجزائر إمكانيات ومقومات طبيعية تساعدها على تقديم المتوج السياحي الجيد والمنافس لغيره وذلك يرجعّ إلى التنافس البيئي والمناخي الفريد من نوعه بالعالم بالمناطق السياحية سنعرضها فيما يلي:

2.1.4 الساحل: يمتد على طول (1200كلم)، يتميز بارتفاعه و تكونه الصخري. أنجزت بالقرب من هذه المرتفعات الساحلية عدة مدن أصبح البعض منها يكتسي أهمية كبيرة في السياحة الساحلية، كما أن البعض من هذه المدن حظيت بتجهيزات سياحية مهمة من: فنادق، قرى سياحية، ومخيمات صيفية، وغيرها؛

3.1.4 المناطق الجبلية: تتمثل في مرتفعات الأطلس التي الذي يقطع الجزائر من الشرق إلى الغرب، حيث أن هذه المرتفعات تشكل فرصة كبيرة لسياحة الاستكشاف والراحة، بالإضافة إلى الأطلس الصحراوي الذي يختلف عن سابقه في المناظر، المناخ، والنباتات؛

4.1.4 الصحراء: تختلف المناطق الصحراوية عن المناطق الشمالية من حيث طبيعتها الجغرافية، تضاريسها، نباتاتها، مناخها، كما تختلف وتتنوع هذه المناطق فيما بينها. تكتنز هذه المناطق معالم أثرية غنية بالتماثيل والأحجار المصقولة، وصنفت العديد من هذه المواقع الأثرية ضمن التراث العالمي؛

5.1.4الحمامات المعدنية: تزخر الجزائر بحمامات معدنية طبيعية أثبتت التجارب العلمية أنها صالحة للعديد من الأمراض، وتم إحصاء 202 منبع للمياه المعدنية سنة 1982، حيث يسمح استغلالها بتوسيع العرض السياحي الجزائري، وقد شيدت أمام هذه المياه مراكز صحية ومراكز استجمام وترفيه.

6.1.4 التضاريس: كما تتميز الجزائر بتتابع أنواع مختلفة من التضاريس من الشمال إلى الجنوب

2.4 المقومات التاريخية والثقافية:

إن المعالم التاريخية والحضارية الت تنفرد بها الجزائر جعلها مهدا للحضارة الإنسانية وشاهدا حيا على انتمائها للفضاء الاسلامي، المتوسطي والإفريقي، فالمعالم الأثرية

والمتاحف والوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر تشهد على عراقة وعظمة الحضارات المتعاقبة، من الامازيغية إلى الفينيقية إلى البيزنطية والرومانية وأخيرا الإسلامية التي فرضت نفسها على التاريخ، هذا بالإضافة إلى التراث التقليدي الجزائري الذي يعد بمثابة التغيرات الصادقة عن أنماط معيشة الجزائريين، فالصناعات التقليدية تختلف وتتنوع من منطقة لأخرى حسب العادات والتقاليد المختلفة التي ميزت هذه الجهات.

3.4 المقومات المادية (التجهيزات والهياكل السياحية)

لا تقتصر المقومات السياحية على الإمكانيات الطبيعية والحضارية والتاريخية فحسب، بل تدعم هذه الإمكانيات بأخرى مادية لتسهيل استفادة السائحين، وتتمثل الإمكانيات السياحية المادية في توفير طاقة فندقية باختلاف تصنيف وحداتها لتتناسب مع مختلف المستويات الاقتصادية للسائحين، إضافة إلى البنية التحتية كالطرقات، المطارات، الموانئ، وشبكة الاتصالات، والتي تساهم في تدعيم كل القطاعات ومنها قطاع السياحة، وما يترتب على ذلك من استقطاب مزيد من السياح، وإطالة مدة إقامتهم بالبلد السياحي المضيف. نعرض يما يلي تطور الطاقة الفندقية (عدد الأسرة)، وعدد الليالي السياحية للفترة 2007-2017

1.3.4 النقل: ويشمل (خنتار و قلش، 2019، صفحة 200):

أ- **الطرق البرية:** تملك الجزائر أكثر من 104 إلف كلم منها 25% وطنية، كما ترتبط الجزائر مع دول الساحل الإفريقي طريق الوحدة الإفريقية العابر للصحراء والذي يمتد على طول 2344كلم، كما انشات الجزائر الطريق السيار شرق غرب والذي يربطها بتونس والمغرب حيث يمتد على طول 1216كلم.

ب- **السكك الحديدية**: تملك الجزائر شبكة السكك الحديدية التي تعمل على ربط العديد من مدن الشمال ببعضها البعض حيث يبلغ طولها 4200كلم مكهربة كما أنها تؤمن نقل الأشخاص والبضائع والموارد الأولية، إذ أنها تمثل 17% من النقل البري.

ج- **النقل الجوي:** حيث تملك الجزائر العديد من المطارات المنتشرة عبر مختلف مناطق الوطن، إذ يصل عددها إلى 55 مطار منها 12 دولي والباقي داخلي، وأهمها

مطار هواري بومدين بالعاصمة ومطار وهران، ويتكون أسطولها الجوي من 63 طائرة تضمن نقل 3.6 مليون مسافر ونحو 30الف طن من البضائع سنويا.

د- النقـل البحـري: تحـوز الجزائـر علـى 17 ميناء بعضـها مخصـص لتصـدير المحروقات، كميناء بجاية وسكيكدة وبعضها متعدد النشاطات كميناء العاصمة ووهران وعنابـة، إذ يتضـمن أسـطولها البحـري 74 سـفينة بحريـة، منهـا 5نـاقلات البتـرول و9 ناقلات الغاز السائل.

إن تنوع وسائل النقل الجزائرية بشكل يجعلها تربط بين مختلف المناطق السياحية في الوطن، وتؤمن تنقل السياح والوصول إلى مختلف المعالم والوجهات السياحية المرغوبة، فهي ضرورية لزيادة قدرة الجزائر على استقطاب السياح.

2.3.4 المقومات الفندقية: طاقات الإيواء والقدرة الاستيعابية للفنادق قبل أن تكون مور من موارد الربح والحصول على العملات الأجنبية، تعتبر أحد المقومات التي تساعد على جذب السياح وتعد الطاقة الفندقية أحد المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم هذا القطاع في البلد. وفيما يلينعرض اهم التطورات في هذا المجال.

الجدول (04) تطور قدرات استيعاب الفنادق بالجزائر خلال الفترة 2007-2017

السنوات	2007	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي عدد الأسرة	85000	85876	86383	92377	96497	98804	99605	102244	107420	112246

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

نلاحظ من خلال الجدول أن نمو طاقات الايواء للجزائر في تحسن ملحوظ خلال الفترة الممتدة من سنة 2007-2017، إلا انها بطيئة نوعا ما والسبب في ذلك يعود إلى ضعف الاستثمار في هذا المجال وعدم توفير الهياكل الفندقية بالحجم المطلوب الذي

يلبي احتياجات السياح سواء الاجانب او المحليين، وهذا ما سنوضحه في الجدول رقم (05).

الجدول رقم (05): توزيع سعة الفنادق حسبة الفئة للسنوات2015-2017 (عدد الاسر)

السنة	2015	2016	2017
فندق 5*	4 242	6 734	6 734
فندق 4*	1 800	2 810	4 508
فندق 3*	5 829	7 045	5 678
فندق 2*	4 605	4 425	4 565
فندق 1*	11 295	11 295	11 335
فندق غير مصنف	8 533	8 533	8 533
إقامة سياحية 2*	384	384	384
إقامة سياحية1*	313	313	313
موتيلنزل طريق2*	93	93	93
موتيلنزل طريق1*	30	30	30
نزل ريفي 2*	16	16	16
نزل ريفي 1*	20	20	20
قرية عطل3*	274	274	274
نزل مفروش" وحيدة الصنف"	91	91	91
نزل عائلي" وحيدة الصنف"	426	426	426
هياكل أخرى موجهة للفندقة	9 381	9 381	9 381
محطة الاستراحة" وحيدة الصنف"	170	170	170
مجموع المؤسسات المصنفة	47 502	**52 040**	**52 551**
مؤسسات فندقية في طريق التصنيف	54 742	**55 380**	**59 713**
المجموع	**102 244**	**107 420**	**112 264**

المصدر: مديرية مخطط جودة السياحة والضبط.

الشكل رقم(01): وضعية الحظيرة الوطنية للفنادق حسب التصنيف

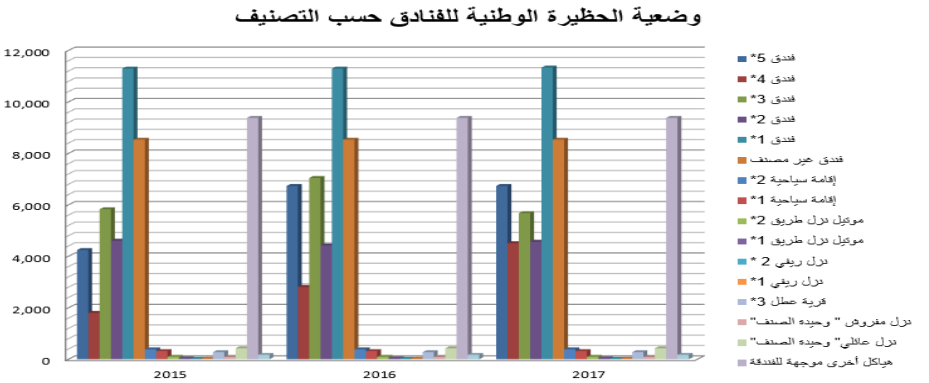

المصدر: مديرية مخطط جودة السياحة والضبط.

وتتمثل الطاقة الفندقية في قدرة الاستيعاب للمؤسسات الفندقية الموزعة عبر كامل التراب الوطني، وتعتبر من أهم العناصر المكونة لإمكانيات السياحية في الجزائر، وهو ما وضحه الجدول رقم (05) تطور عدد وحدات الحظيرة الفندقية من سنة 2015 إلى 2017.

فمن خلال الجدول والشكل نلاحظ زيادة مستمرة في عدد الفنادق الإجمالي وهناك زيادة لفنادق الأربع نجوم والنجمة الواحدة واستقرار في السنتين الاخيرتين لفنادق الخمس نجوم فيما نلاحظ ثبات في باقي أنواع الفنادق.

الجدول رقم (06): توزيع سعة الفنادق حسبة الفئة للسنوات2013-2016-2017

فئة التصنيف	2013	2016	2017
فندق 5*	8	13	13
فندق4*	5	12	23
فندق3*	38	51	59

فندق2*	46	46	48
فندق1*	149	158	159
فندق بدون*	156	160	160

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

نلاحظ من خلال الجدول ان النسبة الكبيرة للقدرة الاستيعابية للإواء تتركز في الفنادق بدون تصنيف، ثم تليها الفنادق المصنفة بنجمة واحدة وهذا ما يعكس صورة غير راقية للفنادق الجزائرية سوء الخدمة المقدمة، وهذا ما يتناسب مع كون معظم السياح الزائرين للجزائر هم من فئة المغتربين الجزائريين في أوروبا أو من الذين يقصدونها ليوم واحد أو قضاء العطلات على السواحل.

عرفت السياحة الجزائرية في الآونة الأخيرة تهميش كبير من طرف الوزارات الوصية وذلك بسبب استحواذ قطاع المحروقات بكل الاهتمام، وبسبب استمرار العجز في الميزان التجاري طيلة الفترة الاخيرة، وهو الأمر الذي بات من الضروري التفكير في كيفية معالجته وذلك من خلال إعطاء لقطاعات مهمشة نصيب من الاهتمام، وباعتبار قطاع السياحة بات في الآونة الأخيرة عملاق العصر كان لها نصيبا من ذلك، وهذا يتضح من خلال تبني الحكومة لسياسة جديدة، وبالفعل حققت مرادها وهذا ما يعكسه الجدول السابق فقد وصلت الطاقات الاستيعابية للأسر إلى أرقام هائلة سنة 2017 **(الجدول رقم 05)**، كما أصبحت الفنادق المصنفة أكبر من الفنادق الغير المصنفة وهذا ما يدفعنا لتأمل مستقبل واعد لهذا القطاع **(الجدول رقم 06)**، وحسب نوع المنتج السياحي فان الطاقة الفندقية للجزائر توزع كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): توزيع عدد الفنادق والمؤسسات المماثلة لها حسب النوع لسنتي 2016-2017

الفنادق	2016		2017	
	عدد الفنادق والمؤسسات المماثلة لها	عدد الأسر	عدد الفنادق والمؤسسات المماثلة لها	عدد الاسر
حضري	903	66155	949	69861
ساحلي	231	30500	239	31326
صحراوي	56	4780	59	4928
حموي	22	4102	23	4266
مناخي	19	1883	19	1883
المجموع	1231	107420	1289	112264

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

الشيء الملاحظ من خلال الجدول السابق بأن الفنادق الحضرية تستحوذ على أكثر من نصف الفنادق الجزائرية ليأتي في المرتبة الثانية ساحلي وصحراوي وحموي وأخيرا المناخي.

الليالي في الفنادق الجزائرية: تمثل الليالي السياحية مدة الإقامة التي يقضيها السياح في البلد السياحي المضيف طيلة رحلاتهم السياحية. تتسم الليالي السياحية التي يقضيها السياح الوافدين إلى الجزائر بمحدوديتها وذلك تماشيا مع حجم الطلب السياحي، وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (08): تطور عدد الليالي السياحية خلال الفترة 2007-2017

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
غيرالمقيمين	573855	595747	674456	754103	845 367	936631	994266	837812	839161	992611	1146061
المقيمين	4546085	4750796	4971372	5185231	5484105	5703550	5926968	6215932	6307411	6283910	6260409
المجموع	5119940	5346543	5645828	5939334	6329472	6640181	6921234	7053744	7146572	7276521	7406470

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء **الوحدة: ألف ليلة**

يتضح من الجدول تطور بطيء في عدد الليالي السياحية بالفنادق الجزائرية، والشيء الملاحظ ان النسبة الأكبر لليالي السياحية للمقيمين يفوق الليالي لغير المقيمين اذ لم تتجاوز هذه الاخيرة نسبة 15.47% سنة 2017من إجمالي الليالي السياحية، حيث أن الانخفاض في عدد الليالي السياحية في الجزائر يعود إلى ضعف التدفقات السياحية من جهة، بالإضافة إلى انخفاض معدل الإقامة.

2.4 تطور النشاط السياحي في الجزائر

تعتبر السياحة عملاق القرن الواحد والعشرين، لذلك وجهت الجزائر مجهوداتها سعيا منها للنهوض بهذا القطاع الاستراتيجي، والتحول من بلد مصدر للسياح إلى بلد مستقبل للسياح، وقد تمكنت من تحقيق ذلك نوعا ما، حتى ولو لم يرقى إلى تطلعات الحكومة، وسنوضح في الدوليين الموالين التدفقات السياحية في الجزائر حيث تبين هذه الأخيرة معدل النمو للقطاع:

الجدول رقم(09): دخول السواح عبر الحدود الجزائرية لسنتي 2016-2017

		جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	اوت	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع
مجموع الاجانب	2016	95661	98887	101575	112268	118021	112496	112330	110183	109566	113876	117014	120835	1322712
	2017	121483	130827	129350	156085	163325	133638	149489	143123	150596	150959	139624	139876	1708375
	معدل النمو	26.99	32.30	27.34	39.03	38.39	18.79	33.08	29.9	37.45	32.56	19.32	15.76	29.16
الجزائريون المقيمون بالخارج	2016	32774	38922	41081	53403	45003	56430	140845	77767	51662	54880	56445	67520	716732
	2017	49671	54783	54823	83028	57730	67061	142191	93664	33536	42819	31583	31521	742410
	معدل النمو%	51.56	40.75	33.45	55.47	28.28	18.84	0.96	20.44	35.09-	21.98-	44.05-	53.32-	3.58

المصدر: إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2017

يوضح الجدول السابق تطور عدد السياح في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2007–2017، حيث انتقل عدد السياح من 5119940 سنة 2007 إلى 7406470 سنة 2017 وهذا دليل على المجهودات التي تقوم بها الدولة من أجل النهوض بهذا القطاع، وبالرغم من ذلك فلم يتعدى نصيب الجزائر من عدد السياح سنة 2014 نسبة 0.2%عالميا و4.1% إفريقيا، وما يؤكد ضعف قطاع السياحة في الجزائر هو 90% من عدد السياح هس الجالية الجزائرية في الخارج.

الجدول رقم (10): خروج المواطنين المقيمين في الجزائر عبر الحدود السياحية لسنتي 2016-2017

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع
2016	263216	230049	351844	351844	325426	356496	220397	428557	863879	397379	344908	295337	4529524
2017	274392	246052	439101	347866	387576	244806	552006	819984	515430	373674	416641	440876	5058404
نسبة النمو%	4.25	6.96	24.80	6.9	8.72	11.08	28.81	5.08-	29.71	8.34	41.07	2.47-	11.68

المصدر: إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2017

3.4 مساهمة قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية كبديل لتراجع قطاع المحروقات

تعد السياحة ركيزة أساسية من الركائز الاقتصادية، حيث تعتبر مصدر من مصادر تمويل الاقتصاد الوطني، كونه يلعب دور هام في توفير العملة الأجنبية أي القدرة على تسديد الديون، توفير مناصب الشغل في القطاع وفي القطاعات المرتبطة به.

- برامج تنمية القطاع السياحي وفقا لما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030.

يعتبر المخطط التوجيهي للتنمية السياحية آفاق 2030 (SDAT) مرجعاً لسياسة جديدة تبنتها الدولة الجزائرية ويعد جزءاً من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030 (SNAT) فهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة وذلك من أجل تحقيق توازن ثلاثي يشمل الرقي الاجتماعي والفعالية الاقتصادية

والاستدامة البيئية. ولهذا السبب وفي إطار التنمية المستدامة، تعطي الدولة توجيهات استراتيجية للتهيئة السياحية في كافة التراب الوطني.

- الأهداف الخمسة لمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

* جعل السياحة قطاع مساهم في تنمية الاقتصاد وكبديل لقطاع للمحروقات.

* ضمان إشراك القطاعات الأخرى، كقطاع الأشغال العمومية، قطاع الفلاحة وقطاع الثقافة.

* توفيق بين الترقية السياحة والبيئة.

* تثمين التراث التاريخي، الثقافي والديني.

* تحسين صورة الجزائر بصفة دائمة.

- يرتكز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على خمس ديناميكيات هي :

* تثمين الوجهة الجزائرية لزيادة جاذبية وتنافس الجزائر.

* تطوير الأقطاب والقرى السياحية المتميزة من خلال ترشيد الاستثمار والتنمية.

* نشر مخطط جودة السياحة (PQT) لتطوير التميز في العروض السياحية الوطنية بإدماج التكوين من خلال الارتقاء المهني والتعليم والانفتاح على تكنولوجيا الاعلام والاتصال.

* مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

* مخطط تمويل السياحة

- مساهمة القطاع السياحي في تفعيل النشاط الاقتصادي خلال الفترة 2007-2016

سيتم عرض في هذا الجزء أهم المؤشرات الاقتصادية

أ- مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام: يوضح الجدول التالي المساهمة المباشرة لقطاع السياحة في الناتج المحلي الخام

الجدول رقم (11): تطور مساهمة الايرادات السياحية الجزائرية في الناتج المحلي للفترة 2007-2016

السنوات	مساهمة الايرادات السياحية في pib%	السنوات	مساهمة الايرادات السياحية في pib%
2007	3.2	2012	3.3
2008	3.1	2013	3.6
2009	3.7	2014	3.6
2010	3.4	2015	3.5
2011	3.3	2016	3.7

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات

يوضح الجدول السابق نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج الداخلي خارج المحروقات خلال الفترة الممتدة من 2007-2016، والشيء الملاحظ من خلال الجدول أن نسب مساهمة السياحة في PIB هي نسب متقاربة جدا اذ لم تتعدى 3.7 % وهذا دليل على أن الاقتصاد الجزائري رغم الجهود التي تبدلها الحكومة لبناء اقتصاد خارج قطاع المحروقات لم تحقق مرادها إلى غاية اليوم إذ لايزال الاقتصاد الجزائري ريعي يخضع لتبعية النفطية.

ب- مساهمة قطاع السياحة الدولية في تطور ميزان السياحة الدولية

تمثل السياحة أحد مصادر العملات الصعبة في ميزان المدفوعات وتقاس الأهمية الاقتصادية للسياحة من خلال تأثيرها على ميزان المدفوعات داخل الدولة من خلال حوصلة الإيرادات السياحية والإنفاق السياحي الناجمة عن النشاط السياحي الدولي، ويمثل الميزان السياحي قيدا مزدوجا لحركة السياحة الصادرة والواردة والتي يعبر عنها بالإيرادات السياحية التي تؤثر في الجانب الدائن من الميزان أما حركة السياحة الصادرة

فتؤثر في الجانب المدين له، والنشاط السياحي بصفة عام يقوم على حركة سياحية مزدوجة ذهابا وإيابا بمعنى أن الدولة تكون مصدرة ومستوردة للسائحين في نفس الوقت

الجدول رقم (12): عائدات السياحة الدولية في الجزائر للفترة 2010-2015

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة	324	300	295	326	348	357

المصدر: تقرير منظمة التعاون الاسلامي (مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية)، السياحة الدولية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي (الآفاق والتحديات) **الوحدة: المليون دولار**

الجدول رقم (13): نفقات السياحة الدولية في الجزائر للفترة 2010-2015

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة	716	595	598	532	684	765

المصدر: تقرير منظمة التعاون الاسلامي (مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية)، السياحة الدولية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي (الآفاق والتحديات) **الوحدة: المليون دولار**

الجدول رقم(14): ميزان السياحة الدولية للفترة 2010-2015

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيم بالدولار الامريكي	392-	295-	303-	206-	336-	408-
القيمة بالنسبة المئوية	0.24-	0.15-	0.14-	0.10-	0.16-	0.25-

المصدر: تقرير منظمة التعاون الاسلامي (مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية)، السياحة الدولية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي (الآفاق والتحديات) **الوحدة: المليون دولار**

نلاحظ من خلال الجداول أعلاه، استمرار العجز في الميزان التجاري طيلة الفترة الممتدة من 2016-2019، وحسب الخبراء والمحللين وتواطؤ معظم التقارير الصادرة عن الهيئات والمنظمات فالميزان السياحي هش ويعاني اختلالات بنيوية من الصعب أن تبني عليه السياسة الاقتصادية للجزائر.

ج- مساهمة قطاع السياحة في التشغيل: كان من المقرر حسب المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في شقه الأول الوصول إلى 400000 ألف منصب عمل خلال الفترة الممتدة ما بين 2008-2015، والجدول التالي يلخص لنا ما تم تسجيله خلال الفترة الممتدة من 2007-2017

الجدول رقم (15): مساهمة السياحة في التشغيل خلال الفترة (2010-2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد العمال	213000	220000	224028	256775	261289	265803	270317
معدل النمو	7.58 %	3.29 %	1.83 %	14.62 %	1.76 %	1.73 %	1.70 %

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

من خلال البيانات الواردة في الجدول يظهر الدور الكبير الذي يلعبه القطاع السياحي في التخفيف من معدلات البطالة في الجزائر، وهذا بفضل الجهود المبذولة من اجل تطوير هذا القطاع والعمل الدائم على إحداث مناصب عمل جديدة، حيث عرف هذا القطاع تزايد معتبر ومستمر في عدد العمال خلال الفترة (2010-2016)، حيث بلغ عدد العمال حوالي 270 ألف منصب شغل عام 2016 مقارنة بعام2015 حيث بلغ 265.8 ألف.

5. الخاتمة:

أعطت الجزائر أهمية كبيرة لقطاع المحروقات، حيث تشكل الثروة النفطية المصدر الرئيسي سواء من الناحية الطاقوية أو من الناحية المالية بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري يفقد توازنه لصالح قطاع المحروقات، لذا وجب إتاحة فرص لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، من خلال دراستنا هذه نستنتج أن القطاع السياحي يمكن أن يكون كبديل حقيقي لقطاع المحروقات، وخلصنا في ختام الدراسة بان الجزائر تملك في هذا الخيار الاستراتيجي كل المؤهلات والمقومات التي تسمح لها بتحقيق النمو الاقتصادي فالقطاع السياحي يمكن للجزائر من خلاله، أن تحقق نموا حقيقيا ومستمرا، من خلال تخفيض نسب البطالة وبذلك زيادة الاهتمام من اجل تنمية هذا القطاع الذي يعد مصدر هام في تمويل الاقتصاديات الوطنية، وتحتوي الدول العربية وبالخصوص الجزائر على ثروات ومقومات طبيعية وحضارية مختلفة، ما يؤهلها لان تكون قبلة سياحية هامة، لذا فعليها الاهتمام بهذا القطاع كقطاع نابض وإعطاءه مكانة تستطيع من خلالها المساهمة الفعالة في تنمية الاقتصاد الوطني.

6. المراجع:

1- محمد الصيرفي. (2007).التخطيط السياحي.الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

2- زيد منير سلمان، الاقتصاد السياحي. (2008).الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن.

3- نعيم الظاهر و سراب إلياس. (2007). مبادئ السياحة.الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2007.

4- رشيد سالمي و أسماء قاسمية. (2015). دور القطاعين الزراعي والسياحي كخيارات إستراتجية بديلة لقطاع المحروقات- حالة الجزائر-. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية.المجلد السادس، العدد الأول.

5- أحمد فوزي ملوخية. (2007).التنمية السياحية.الطبعة الأولى. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

6محمد الصيرفي، مرجع سابق.

7- طالب حسين حافظ. (2015). دولة الريع النفطي وبناء الديمقراطية (العراق أنموذجا).مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد 63.

8المرجع السابق الذكر.

9- بوش فاطمة الزهراء. (2017).خندق سميرة، حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية. مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، المركز الجامعي ميلة.

10- سكنه جهيه فرج. (حزيران 2015).العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمدة (2014-2003).مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، العراق، المجلد 31، العدد 26.

11- عبد الرزاق حمد حسين، حمود سعد محيميد. (2018).تحليل أثر تقلبات أسعار النفط الخام على التجارة الخارجية لبلدان منظمة أوابك لمدة (2000-2016) العراق نموذجا. مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العراق، المجلد 3، العدد 43.

12- عصام محمد عبد الرضا الجبوري. (2016).الاثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي 2014-2016. مجلة جامعة بابل العلوم الصرفة والتطبيقية، العراق، المجلد 24، العدد 8.

13- خطاب عمران صاح، اسحق يوسف حمدان. (2017).تطورات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها خلال المدة 2004-2015. مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العراق، المجلد 1، العدد 37.

14- توفيق عباس عبد عون. (2007)._أسعار النفط في السوق الدولية /أبعادها ومضامينها الاقتصادية، مجلة كربلاء العلمية، العراق. المجلد 5، العدد 4.

15- سفيان بوقطاية واخرون. (2018).أثر انهيار اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري –التداعيات والحلول–. مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، العدد 6.

16- أحمدي بوزينة أمنة. (19و20 نوفمبر 2012). السياحة المستدامة و أثرها على التنمية في الجزائر.الملتقى الوطني حول فرص و مخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، جامعة باتنة.

17- خنتار نوال وقلش عبد الله، (2019). تقييم أداء قطاع السياحة في الجزائري في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية –دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية–. مجلة الاقتصاد والمال، المجلد الخامس، العدد الأول.